



## الإجابة النموذجية لامتحان السادسى الثالث في مقاييس الاقتصاد النقدي

(10 نقاط)

I. الجزء الأول: تحديد الفرق بين كل من (يكفي تحديد فرق واحد)

السياسات النقدية	والسياسات المالية	.1
استخدام عرض النقود لتحقيق هدف ما (الاستقرار النقدي (السيطرة على التضخم))	استخدام الانفاق العام لتحقيق هدف ما (الخصوصيات الموارد، إعادة توزيع الدخل، النمو)	المفهوم
هي اختصاص أصيل وحصري للبنك المركزي بصفة السلطة النقدية والرقابية في الدولة	تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومة، ممثلة في وزارة المالية أو الخزينة العمومية	الجهة المسؤولة
يعتمد البنك المركزي على أدوات كمية وكيفية، منها: سياسة السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني الإلزامي	تعتمد السياسة المالية بشكل أساسى على: الضرائب، الإنفاق الحكومى، الدين العام	الأدوات
النقد	العملة	.2
مفهوم شامل يضم كل وسائل الدفع المقبولة	ضيق فهو يقتصر على الجزء المادي فقط من الكتلة النقدية	المفهوم
مادي وغير مادي حيث يضم: أوراق ومعادن) بالإضافة إلى الأرصدة البنكية والتحويلات الإلكترونية	مادي فقط من أوراق ومعادن	الشكل
النقد القانونية	والنقد الائتمانية	.3
البنوك المركزية	البنوك التجارية	الجهة المصدرة
تملك القوة الإبرائية	لا تملك القوة الإبرائية	الثقة
المقايسة	النقد السلعية	.4
يتم التبادل فيها في نفس اللحظة.	يتم التبادل فيها في مراحلتين متتاليتين قد تفصل بفترة زمنية	زمن التبادل
توافق الرغبات (الرغبة في السلع المتبادلة بنية الاستخدام)	توافق الرغبات في الوسيط (الرغبة في الوسيط بنية الوساطة وليس الاستخدام)	الرغبة
إصدار النقد	خلق النقد	.5
البنك المركزي (بصفة حصرية)	البنوك التجارية	الجهة المسؤولة
يتعلق بالنقود القانونية (المادية) كالعملات الورقية والمعدنية التي تصدر مقابل أصول كالذهب أو العملات	تتعلق بـ "نقود الودائع" (الكتابية): حيث تنشأ النقود نتيجة ، وهي مجرد قيود حسابية في دفاتر البنك	المفهوم

الأجنبية	الكيفية
تم من خلال عملية تكرار عمليات الإيداع والإقراض (فالقروض تخلق الودائع)	صك النقود وطباعتها
كتابية (أرصدة حسابات)	يتعلق الأمر بالنقود القانونية (أو الإلزامية)، وهي النقود الورقية والمعدنية التي نلمسها ماديًّا
الاحتياطي القانوني الإلزامي	مقابلات النقود (الذهب، العملات الأجنبية، أو من خلال أذونات الخزينة)
نقود ائتمانية قائمة على الثقة	نقود قانونية إلزامية

(10 نقاط)

الجزء الثاني: الاجابة المختصرة عن الاسئلة:

II

- يعتبر بنك البنوك لأنّه يمثل الملاجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية عند أزمات السيولة، ويتولى تسوية ديونها المتبادلة عبر غرفة المقاصلة، كما يحتفظ باحتياطاتها الإلزامية.
- تم تصنيف المجمعات النقدية بناءً على درجة السيولة التي تتمتع بها كل مكونة نقدية، أي مدى سهولة تحويلها إلى نقود قانونية جاهزة للاستعمال.
- تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابل عملية الإصدار، وهي: الذهب والعملات الأجنبية، والقروض المقدمة للخزينة، والقروض المقدمة للاقتصاد.
- بنقود FIAT هي النقود القانونية الإلزامية التي لا تمتلك قيمة ذاتية كمعدن نفيس، وتستمد قيمتها وقبولها العام من قوة القانون وثقة الجمهور في الدولة والبنك المركزي.
- البنكnot هو الأوراق المصرفية التي تصدرها السلطة النقدية (البنك المركزي)، والتي تطورت من صكوك اختيارية تعهدية إلى نقود قانونية إلزامية لها قبول عام
- يفترض أن يحتوي النظام النقدي للدولة على بنك مركزي واحد ماعدا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يوجد بها 12 مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة مجلس الاحتياطي الفيدرالي.
- حالات عدم قابلية تحويل النقود المتداولة في نظام السبائك: هي الأغراض الصناعية، وتسوية الالتزامات الدولية مع الخارج، والمعاملات الضخمة.
- الحد الأدنى للتحويل هو سبيكة لا يقل وزنها عن 1 كيلوغرام من الذهب
- القوة الإلزامية هي الصفة القانونية التي تمنع النقود القدرة على سداد الديون وإبراء الذم بصفة نهائية، وتتمتع بها النقود القانونية (الورقية والمعدنية) (والنقود المساعدة) بشكل محدود قانونياً